

٦ - الحالة في بوروندي

أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، جرى دفع ما يزيد على ٣٠٠ ٠٠٠ شخص إلى مخيمات يُحرمون فيها من ابسط وسائل المعيشة. وأكد أن البلد على أعتاب كارثة إنسانية أخرى، وأنه لا شك في أن العالم سيعتبر حكومة بوروندي مسؤولة عنها، وحث السلطات على أن تتخلى كلية عن السياسة غير القانونية وغير الإنسانية بتكديس اللاجئين في المخيمات، وأن تسمح للوكالات الإنسانية المستقلة بالوصول الكامل إليها، فضلا عن كفالة سلامة العاملين في المجال الإنساني. وحذر من أن "استعداد الأطراف البوروندية للتضحية بأرواح مواطنيهم على مذبح أطماعهم السياسية" يرقى إلى مستوى "خيانة" الأفارقة الآخرين الذين يناضلون من أجل تعزيز انتعاش القارة. وشجع جميع الأطراف على السعي وراء حل سياسي، وأعرب عن أمله في أن يحظى بدعم دبلوماسي واقتصادي من المجتمع الدولي^(١).

وقدم ميسر عملية السلام في بوروندي إلى أعضاء المجلس إحاطة مفصلة عن التقدم المحرز في عملية أروشا، وبخاصة انجازات لجان التفاوض الأربع، وزيارتها لأروشا. وشدد على أن مسؤولية التوصل إلى اتفاق تقع بالكامل على عاتق قادة الشعب البوروندي. ودعا إلى عملية يشارك فيها الجميع، وناشد كافة المتحاربين أن يحترموا الجهود الإنسانية الدولية المبذولة في بوروندي. وأشار إلى أن أحد أهم المسائل التي تؤثر على الحالة في بوروندي وعلى المفاوضات هي مسألة العنف. ولذلك، فقد أكد على ضرورة إرسال المجتمع الدولي رسالة واضحة إلى حكومة بوروندي بأنها، بالرغم من الأسلوب الذي جاءت به إلى الحكم، مسؤولة هي والجيش البوروندي مسؤولية خاصة عن الدفاع عن السكان المدنيين وحمايتهم، بمحملهم وليس حماية جزء منهم فحسب. ودعا

المقرر المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠
(الجلسة ٤٠٩١): القرار ١٢٨٦ (٢٠٠٠)

في الجلسة ٤٠٩١ المعقودة في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، استمع مجلس الأمن إلى إحاطتين من الأمين العام، ومن السيد نيلسون مانديلا، رئيس جنوب أفريقيا السابق ومُيسر عملية السلام في بوروندي، وبعدهما أدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس، وكذلك ممثل بوروندي.

وهنا الأمين العام الرئيس (الولايات المتحدة) لنجاحه في تركيز انتباه العالم على أفريقيا مشاكلها. وشدد على أنه من بين الأزمات والصراعات العديدة التي تواجهها أفريقيا، ربما كان الصراع الدائر في بوروندي أكثرها إلحاحا، فليس من السهل تصور تكرار القتل العرقي على نطاق جماعي في أي بلد آخر. وذكر بالجهود التي بذلها رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، المعلم جوليوس نيريري، لدفع عملية السلام قدما، ورحب بمشاركة نيلسون مانديلا في إحيائها. وابلغ المجلس بالتقدم الذي تم إحرازه في اللجان في أروشا وفي المناقشات التي دارت في دار السلام. غير أنه أشار إلى استمرار وجود خلافات خطيرة حول بعض المسائل الرئيسية، بما في ذلك تكوين الجيش في المستقبل، والنظام الانتخابي، والفترة الانتقالية، في حين أن قضايا أخرى، مثل ضمانات الأقلية ومسألة المصالحة مقابل الإفلات من العقاب، لا يزال يتعين معالجتها بجدية. كما شدد على السياق المضطرب والقابل للانفجار في المنطقة، وعلى ازدياد عدد اللاجئين البورونديين الذي بلغ ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ، والذي كان آخذا في التزايد. وقال إن أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ شخص، أي ١٢ في المائة من سكان البلد، مشردون داخليا، وكثير منهم مشردون نتيجة لسياسة حكومية متعمدة تجرح المدنيين على الانتقال في ظل ظروف لا يمكن تبريرها وفقا للقانون الإنساني الدولي. ومنذ

(١) S/PV.4091، الصفحتان ٢ و ٣.

للعاملين في المجال الإنساني ومراقبي حقوق الإنسان^(٥). وأشار ممثل المملكة المتحدة إلى أن حكومة بوروندي لم تكن تستمع إلى المجتمع الدولي، ولم تكن تضع شعب بوروندي في المقام الأول. وأضاف أن مشروع القرار المعروض على المجلس لا يتضمن أي ذكر لمخيمات إعادة التجميع، لكن حكومته، على غرار ما فعله الأمين العام، تشجب تلك المخيمات^(٦). وأكد ممثل هولندا أن وفده لا يعتبر إعادة التوطين أو إعادة التجميع لسكان الريف طريقة مقبولة لمعالجة الحالة الأمنية في بوروندي، وإن كان يعتقد أن من حق بوروندي أن تحمي نفسها من الهجمات التي يشنها المتمردون المسلحون عبر الحدود^(٧). وأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن قلق وفده إزاء استمرار ممارسة التشريد القسري للمدنيين في مخيمات تخضع لحراسة عسكرية^(٨). وأشار ممثل ماليزيا إلى التوضيح الذي قدمته حكومة بوروندي بأن إعادة تجميع السكان لم تتم بصورة قسرية، بل كانت استجابة لمشاعر قلق فعلية حول سلامتهم ورفاههم، وأعرب عن أمله أن تكون تلك الترتيبات مؤقتة في طبيعتها، وأن تتوقف في أقرب وقت ممكن لكي يتمكن السكان من العودة إلى ديارهم في أمان^(٩).

وابلغ ممثل بوروندي أعضاء المجلس بأنه ليست هناك في واقع الأمر أي كارثة وطنية وشيكة من حيث احتمال حدوث مجازر واسعة النطاق. ورفض الادعاءات القائلة بأن مخيمات إعادة التجميع هي جزء من نظام للتطهير العرقي، أو أنها تنطوي على انتهاكات لحقوق الإنسان، وقال إن الهدف

المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم للمساعدة المالية والإنسانية والسياسية. وأخيراً، أشار إلى أثر التطورات الإقليمية في منطقة البحيرات الكبرى على التنمية في بوروندي^(١٠).

ورحب غالبية المتكلمين بتعيين الميسر، وأعربوا عن تقديرهم لإسهام الرئيس الراحل نيريري في عملية السلام في بوروندي. وأثنى بضعة ممثلين على الرئاسة لتسليط الضوء على الحالة في بوروندي كجزء من تركيز المجلس على أفريقيا. وأكد معظم الممثلين على ضرورة التوصل إلى حل سياسي من خلال المشاركة الجماعية في عملية أروشا. وأعرب عدد من الممثلين عن قلقهم إزاء الهجمات التي يتعرض لها المدنيون وموظفو الأمم المتحدة، فضلاً عن الأوضاع الإنسانية. وأعرب عدة ممثلين عن رأي مفاده أن الحالة الاقتصادية هي السبب الرئيسي وراء الاضطرابات الراهنة، ودعوا إلى تقديم مساعدات إنسانية واقتصادية وإنمائية. وشدد معظم الممثلين على الحاجة للتعامل مع مشكلات منطقة البحيرات الكبرى ككل، وبخاصة مع الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأيد بضعة ممثلين الاقتراح الذي تقدمت به فرنسا لعقد مؤتمر دولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى تشترك في رعايته منظمة الوحدة الأفريقية^(١١) والأمم المتحدة^(١٢).

وأدان بعض الممثلين سياسة إعادة تجميع السكان، ودعوا إلى تفكيك المخيمات، وإلى توفير إمكانية الوصول الكاملة

(٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠ (الأرجنتين)، والصفحتان ١٠ و ١١ (فرنسا)، والصفحة ١٢ (المملكة المتحدة)، والصفحة ١٤ (ناميبيا)، والصفحة ١٨ (الولايات المتحدة).

(٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

(٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

(٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٧.

(٩) مرجع نفسه، الصفحة ١٥.

(١٠) المرجع نفسه، الصفحات ٤ إلى ٧.

(١١) في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢، لم تعد منظمة الوحدة الأفريقية قائمة، وحل محلها الاتحاد الأفريقي.

(١٢) S/PV.4091، الصفحتان ٩ و ١٠ (الأرجنتين)، والصفحتان ١٠ و ١١ (فرنسا)، والصفحة ١١ (الصين).

يدعو إلى تمكين العاملين في مجال المساعدة الإنسانية ومراقبي حقوق الإنسان فوراً وبالكامل من الوصول إلى كل مخيمات التجميع في ظروف آمنة ودون عوائق، ويدعو إلى تمكين المقيمين فيها من الوصول إلى موارد رزقهم الموجودة خارج تلك المخيمات؛

يدعو المانحين إلى تقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة المتعلقة بحقوق الإنسان إلى بوروندي، وإلى استئناف تقديم مساعدة اقتصادية وإغاثية مع المراعاة الواجبة للظروف الأمنية.

المقرر المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (الجلسة ٤٢٠١): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٢٠١ المعقودة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، دُعي ممثل بوروندي إلى المشاركة في المناقشة^(١٢). واستمع المجلس إلى إحاطتين من الأمين العام، ومن ميسر عملية السلام في بوروندي.

ولاحظ الأمين العام أن التوقيع على اتفاق أروشا في ٢٨ آب/أغسطس، والاتفاق الذي أعقبه في ٢٠ أيلول/سبتمبر في نيروبي بشأن مشاركة الأطراف الثلاثة المتبقية، كان معلماً بارزاً على مسيرة بوروندي الطويلة والشاقة نحو السلام. وأعرب عن اعتقاده أن اتفاق أروشا يعالج الأسباب الجذرية للصراع مثل الاستبعاد والإبادة الجماعية، علاوة على آثار الحرب المحزنة، بما في ذلك مخنة مئات الآلاف من اللاجئين والمشردين داخلياً^(١٣).

ورحب ميسر عملية السلام في بوروندي بما أبداه المجتمع الدولي من "اهتمام جاد ومباشر" بالسعي إلى إقرار السلام في بوروندي وإشراك طائفة من رؤساء الدول والحكومات في عملية السلام في بوروندي. وشرح منهجية عملية السلام وإجراءاتها؛ والاتفاق السياسي المبرم في أروشا؛ والمسائل المتبقية المتعلقة بالتفاصيل والتنفيذ. ولاحظ أن من أهم التطورات المشجعة للاتفاق بين زعمي التجمعين

الوحيد لتلك العمليات هو كفالة الأمن. وقال إنه سيكون بمقدور الحكومة أن تغلق بعض المخيمات خلال أسبوعين، وإنه يمكن وصول جميع المراقبين والعاملين في المجال الإنساني إليها. وادعى أن التمرد ليس داخلياً فحسب، وأن جذوره عميقة في بلدان مجاورة، بل وتمتد إلى بلدان بعيدة حتى الجنوب الأفريقي. وحذر من أن الضغط الاقتصادي الشديد الواقع على بلده، والذي طال أمده بلا داع نتيجة للحظر المفروض على التعاون الدولي، يهدد بكارثة. وأخيراً، أضاف أن الحالة أصبحت بالغة الإلحاح، ودعا إلى استئناف التعاون على الفور^(١٠).

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس (الولايات المتحدة) انتباه المجلس إلى مشروع قرار^(١١)؛ واعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٢٨٦ (٢٠٠٠)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يوجب محاربة ويؤيد بقوة بقرار مؤتمر قمة أروشا الإقليمي الثامن المعقود في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بتعيين نلسون مانديلا ميسراً جديداً لعملية أروشا للسلام؛

يكرر تأييده القوي لعملية أروشا للسلام المستأنفة؛

يؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز دور الأمم المتحدة في بوروندي، وبخاصة العمل المتواصل الذي يقوم به ممثله الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى؛ ويعرب عن تقديره للدعم الذي تقدمه الجهات المانحة الدولية؛

يدين استمرار جميع الأطراف في اللجوء إلى العنف، ولاسيما الجهات غير الحكومية التي ترفض المشاركة في عملية أروشا للسلام؛

يدين الهجمات الموجهة ضد المدنيين في بوروندي؛

يدين بقوة قتل موظفي منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي والمدنيين البورونديين في محافظة روتانا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩؛

(١٢) كانت ناميبيا ممثلة بوزير خارجيتها.

(١٣) S/PV.4201، الصفحتان ٢ و ٣.

(١٠) المرجع نفسه، الصفحتان ١٩ و ٢٠.

(١١) S/2000/29.

يدين جميع الاعتداءات على السكان المدنيين؛

يساوره قلق عميق إزاء استمرار معدلات العنف في بوروندي، وخاصة العنف الذي ترتكبه جماعات المتمردين، رغم النداء الموجه إليها لإجراء مفاوضات مباشرة مع الحكومة البوروندية من أجل تأمين اتفاق دائم لوقف إطلاق النار؛

يلاحظ اجتماع البلدان المانحة المنحة المنعقد في بروكسل في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠؛ ويرحب بالدعوة الموجهة أثناء ذلك الاجتماع إلى استئناف تقديم المساعدة تدريجياً إلى بوروندي، بما في ذلك المساعدة المقدمة من خلال المعونات الإنمائية من أجل تخفيف حدة مشاكلها الإنسانية والاقتصادية الملحة وهي بصدد إحراز تقدم في المفاوضات الرامية إلى إحلال السلام داخلياً؛ ويرحب أيضاً في هذا الصدد، بخطة عقد مؤتمر للمانحين في باريس في الوقت المناسب.

المقرر المؤرخ ٢ آذار/مارس ٢٠٠١ (الجلسة

٤٢٨٥): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٢٨٥ المعقودة في ٢ آذار/مارس ٢٠٠١^(١٦)، دُعي ممثل بوروندي إلى المشاركة في المناقشة. وأدى الرئيس (أوكرانيا) ببيان بالنيابة عن المجلس^(١٧)، جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يدين الهجمات التي قامت بها مؤخرا الجماعات المسلحة في بوروندي؛ ويدعو إلى الإيقاف الفوري لهذه الهجمات؛

يعرب عن استنكاره الشديد لكل الأعمال التي تهدف إلى تقويض عملية السلام في بوروندي؛

يدين الاستهداف المتعمد للسكان المدنيين من قبل الجماعات المسلحة؛ ويؤكد أهمية تقديم مساعدات إنسانية عاجلة إلى المدنيين الذين شردتهم أعمال القتال؛

يؤكد مجدداً تأييده التام للجهود المتواصلة التي يبذلها الميسر ومبادرة السلام الإقليمية ولجنة مراقبة التنفيذ لإحلال السلام في بوروندي.

(١٦) في الجلسة ٤٢٠٢ المعقودة كجلسة خاصة في ٢٩ أيلول/سبتمبر

٢٠٠٠، أجرى المجلس تبادلاً مفيداً للآراء مع ميسر عملية

السلام في بوروندي.

S/PRST/2001/6 (17) (١٧)

السياسيين الرئيسيين على العمل معاً لحل المشاكل القائمة فيما بينهما. وأكد أن العملية استمرت بعد ذلك مع التركيز بشدة على إشراك تلك القوات إلى مفاوضات مباشرة مع القيادة السياسية. غير أنه أشار إلى أنه أكد لقيادة قوات المتمردين أنه لا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لاستمرار الهجمات العنيفة على السكان المدنيين عندما يتم التوصل إلى اتفاق سياسي ويُفتح الطريق لهم للمجيء بشواغلهم إلى طاولة المفاوضات. وفيما يتعلق بمخيمات إعادة تجميع السكان، أشار إلى أنه بينما ترددت الجماعات المسلحة أن مخيمات إعادة التجميع لم تُفكك، فإن ممثل الأمين العام وممثل منظمة الوحدة الأفريقية أكدوا أنه تم تفكيك جميع تلك المخيمات. وأشار إلى أن بعض نزلاء المخيمات أنفسهم يرفضون مغادرة مخيمات إعادة التجميع بسبب الوضع الأمني داخل البلد. وذكر أيضاً أنه سينقل مكتبه إلى بوجمبورا، وإن قال إن الحالة الأمنية لا تسمح بعد بعودة القادة البورونديين المنفيين. واحتتم كلمته بقوله إنه على ثقة من أن المجتمع الدولي سيشارك بحماس مماثل في إعادة بناء المجتمع والاقتصاد في بوروندي وتنميتها^(١٤).

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس (مالي) ببيان بالنيابة عن المجلس^(١٥)، جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يوحّب بالتوقيع على اتفاق أروشا للسلام في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠، وبالتوقعات التي أضيفت إلى هذا الاتفاق في مؤتمر القمة الإقليمي الذي عُقد في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ في نيروبي بكينيا، ويثني على الأطراف البوروندية، بما فيها حكومة بوروندي، التي أظهرت التزامها بمواصلة المفاوضات؛ ويكرر تأكيد طلبه، السوارد في القرار ١٢٨٦ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، من جميع الأطراف التي ما زالت خارج عملية السلام أن تتوقف عن القتال، وأن تشارك في تلك العملية بالكامل؛ ويؤيد الدعوة التي وجهها الميسر إلى جماعات المتمردين لتوضيح مواقفها بحلول ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠؛

(١٤) المرجع نفسه، الصفحات ٣ إلى ٧.

S/PRST/2000/29 (١٥)

وأدلى الرئيس (فرنسا) ببيان بالنيابة عن المجلس^(٢١)، جاء فيه،
ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يؤكد من جديد تأييده القوي لما يقوم به الرئيس السابق
نيلسون مانديلا؛

يدعو جميع الأطراف إلى التعاون بشكل كامل مع لجنة رصد
التنفيذ؛ ويؤيد تنصيب الحكومة الانتقالية في بوروندي في ١ تشرين
الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١ تأييدا تاما؛

يدعو الأطراف البوروندية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء
وحدة للحماية الخاصة لتوفير الأمن الشخصي للسياسيين العائدين من
المنفى؛

يعرب عن قلقه لزيادة العنف، ويشير إلى الحاجة الملحة
للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض؛

يدعو جميع الدول إلى أن توقف جميع أشكال الدعم المقدم
إلى القوات الوطنية لتحرير وقوات الدفاع عن الديمقراطية؛

يدعو مجتمع المانحين إلى زيادة مساعدته الإنسانية المقدمة إلى
بوروندي.

المقرر المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١
(الجلسة ٤٣٩٩): القرار ١٣٧٥ (٢٠٠١)

في الجلسة ٤٣٩٩ المعقودة في ٢٩ تشرين
الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وجه الرئيس (أيرلندا) انتباه المجلس إلى
مشروع قرار^(٢٢) ورسالتين^(٢٣)، وأدلى ممثل المملكة المتحدة
ببيان.

(٢١) S/PRST/2001/26.

(٢٢) S/2001/1016.

(٢٣) رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، موجهة إلى
الأمين العام من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة يحيل
بها البيان الذي أصدرته رئاسة الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد
الأوروبي بشأن منطقة البحيرات الكبرى (S/2001/979)؛
ورسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ موجهة إلى
رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم
المتحدة يحيل بها رسالة من وزير خارجية جنوب أفريقيا، يعلن
فيها عن نية جنوب أفريقيا نشر أفراد أمن في بوروندي ورسالة

المقرر المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (الجلسة
٤٣٤١): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٣٤١ المعقودة في ٢٩ حزيران/يونيه
٢٠٠١^(١٨)، دُعي ممثل بوروندي إلى المشاركة في المناقشة.
وأدلى الرئيس (بنغلاديش) ببيان بالنيابة عن المجلس^(١٩)، جاء
فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يؤكد بشدة وجوب قيام الأطراف في اتفاق أروشا من أجل
السلم والمصالحة المبرم في آب/أغسطس ٢٠٠٠ (اتفاق أروشا)،
بتنفيذ جميع أحكام الاتفاق المنطبقة فورا، بما في ذلك إنشاء المؤسسات
الجديدة؛

يعرب عن قلقه البالغ إزاء استمرار انتهاك حقوق الإنسان
والقانون الدولي، ويشدد على ضرورة كفالة جميع الأطراف احترام
حقوق الإنسان والقانون الدولي؛

يحث الأطراف المتقاتلة على الالتزام فورا بحماية المدنيين،
وبصفة خاصة حماية أرواحهم وسلامتهم البدنية ومتطلبات بقائهم؛

يجدد أيضا دعوته إلى كفالة وصول المساعدات الإنسانية إلى
جميع المحتاجين إليها، دون عوائق وفي ظروف آمنة.

المقرر المؤرخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (الجلسة
٤٣٨٣): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٣٨٣ المعقودة في ٢٦ أيلول/سبتمبر
٢٠٠١^(٢٠)، دُعي ممثل بوروندي إلى المشاركة في المناقشة.

(١٨) في الجلسة ٤٢٩٧ المعقودة كجلسة خاصة في ١٦ آذار/مارس
٢٠٠١، أجرى أعضاء المجلس مناقشة بناء مع ممثل بوروندي.
وفي الجلسة ٤٣٣٨ المعقودة كجلسة خاصة في ٢٧
حزيران/يونيه ٢٠٠١، استمع المجلس إلى بيان من النائب الثاني
لرئيس بوروندي.

(١٩) S/PRST/2001/17.

(٢٠) في الجلسة ٤٣٧٨ المعقودة كجلسة خاصة في ٢٠ أيلول/سبتمبر
٢٠٠١، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطتين وأجروا مناقشة
تفاعلية مع ممثل ميسر عملية السلم في بوروندي وممثل ميسر
لجنة رصد التنفيذ.

المداولات التي أجريت في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ (الجلسة ٤٤٠٦)

في الجلسة ٤٤٠٦ المعقودة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، دعت الرئيسة (جامايكا) ممثلي أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وكينيا ورواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وغابون وغانا ونيجيريا وجنوب أفريقيا وزامبيا، وكذلك المراقب الدائم لمنظمة الوحدة الأفريقية، إلى المشاركة في المناقشة^(٢٥). واستمع المجلس إلى إحاطتين من الممثل الخاص للأمين العام في منطقة البحيرات الكبرى ورئيس لجنة رصد التنفيذ، ومن نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في أوغندا ورئيس مبادرة السلام الإقليمية بشأن بوروندي؛ وأدلت رئيسة مجلس الأمن ببيان بعد ذلك.

وقال الممثل الخاص للأمين العام في منطقة البحيرات الكبرى إنه تم في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ تنصيب حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في بوروندي، وشهد تلك المناسبة الرسمية العديد من القادة الأفارقة وممثلي المنظمات الدولية^(٢٦)، وأعرب عن اعتقاده أن تولي الحكومة الانتقالية يشكل خطوة هامة في تنفيذ اتفاق أروشا للسلام والمصالحة.

(٢٥) قام كل من نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في أوغندا، ووزير الشؤون الخارجية والتعاون في بوروندي، ووزير الشؤون الخارجية، والمبعوث الخاص لرئيس رواندا، ووزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية تنزانيا المتحدة، ووزير الشؤون الخارجية في غانا، وزير الشؤون الخارجية في زامبيا، بتمثيل بلدانهم في هذه الجلسة.

(٢٦) كان من بينهم رؤساء جمهورية تنزانيا المتحدة ونيجيريا وزامبيا وملاوي ورواندا، إلى جانب ميسر عملية السلام في بوروندي، نيلسون مانديلا، ونائب رئيسي الجمهورية في كل من جنوب أفريقيا وأوغندا، والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، ومثلي الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، ومثلي الدول الأفريقية الأخرى على المستوى الوزاري.

وتوجه ممثل المملكة المتحدة بالشكر إلى ممثلي موريشيوس وجامايكا لمشروع القرار، اللذين قدماه بوصفهما المتبنين الأصليين. كما توجه بالتهنئة إلى حكومة جنوب أفريقيا لاتخاذها المبادرة بشأن قوة الحماية والالتزامها بها. غير أنه أكد أن المجلس لا يقر قوة الحماية نفسها أو يعطيها ولاية من الأمم المتحدة^(٢٤).

وفي الجلسة نفسها، اعتمد المجلس مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٣٧٥ (٢٠٠١)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يؤكد مجدداً تأييده القوي لتنصيب الحكومة الانتقالية في بوروندي في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١؛

يطلب إلى قوات الدفاع عن الديمقراطية وقوات التحرير الوطنية أن تكف فوراً عن جميع أعمال القتال، وأن تدخل في مفاوضات، وتنضم إلى عملية السلام؛ **ويطلب** إلى جميع دول المنطقة دعم هذه العملية دعماً كاملاً؛

يؤيد الجهود التي تبذلها حكومة جنوب أفريقيا والدول الأعضاء الأخرى من أجل دعم تنفيذ اتفاق أروشا، كما **يؤيد بقوة** في هذا الصدد إنشاء وجود أممي مؤقت متعدد الجنسيات في بوروندي، بناء على طلب حكومته، وذلك لحماية القادة السياسيين وتدريب قوة للحماية تشمل جميع البورونديين؛

يطلب إلى حكومة بوروندي أن تبقى المجلس على علم بما يجرز من تقدم في إنشاء قوة الحماية الشاملة لجميع البورونديين؛

يحث المجتمع الدولي، على تقديم مساعدة إضافية، عند تنصيب الحكومة الانتقالية، بوسائل منها الالتزام الكامل بالتعهدات التي قطعها المانحون على أنفسهم خلال مؤتمر باريس الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

من رئيس بوروندي يطلب فيها إلى جنوب أفريقيا أن توفر الحماية للقادة السياسيين العائدين من المنفى (S/2001/1013).

(٢٤) S/PV.4399، الصفحة ٢.

الانتقالية والمعارضة المسلحة. وطلب من المجلس الدعم والتشجيع في تشكيل جيش وطني جديد، وكذلك البرلمان ومؤسسات الانتقال الأخرى، والضغط على الجماعات المسلحة حتى توافق على الاشتراك في مفاوضات وقف إطلاق النار. وشدد على أن الصلة بين الصراعين في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ظلت تشكل حتى ذلك الوقت عنصرا من عناصر التعقيد في السعي إلى تحقيق السلام في منطقة البحيرات الكبرى، وإن كانت هناك فرصة لأن تصبح قوة إقليمية في بوروندي، تتألف من قوات من جنوب أفريقيا والسنغال وغانا ونيجيريا. بيد أنه أصر على أن من "المهم إلى حد كبير" التوصل إلى وقف عاجل لإطلاق النار في بوروندي. مما يسمح بنشر قوة تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلام. بموجب الفصل السابع من الميثاق، وإشراك الجماعات المسلحة التابعة لقوات الدفاع عن الديمقراطية وقوات بيليهوتو للتحرير الوطني في ترتيبات اقتسام السلطة. ودعا مجلس الأمن إلى توجيه رسالة قوية مفادها أنه على استعداد للإذن بقوة كافية لحفظ السلام حالما يتم التوصل إلى وقف لإطلاق النار في بوروندي^(٢٨).

وأقرت رئيسة مجلس الأمن بفكرة سفير فرنسا بإجراء حوار مع أعضاء مبادرة السلام الإقليمية بشأن بوروندي. وأشادت بوجه خاص بمنسق عملية السلام والقادة الإقليميين والأحزاب البوروندية، على "جهودهم الدؤوبة في جعل الحكومة الانتقالية أمرا واقعا"، وأعربت عن تأييد المجلس لقوة الحماية الخاصة الإقليمية. وحذرت من تدهور الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في البلد،

(٢٨) المرجع نفسه، الصفحات ٥ إلى ٧.

وتناول بالتفصيل جملة أمور، منها إقرار دستور انتقالي؛ ووصول المجموعة الأولى من وحدة الحماية الخاصة؛ وعودة عدد من الزعماء السياسيين من المنفى للمشاركة في الحكومة الجديدة؛ وأولويات الحكومة الانتقالية. وأثنى على المبادرة التي قام بها الرئيس الراحل نيريري، وكذلك على نيلسون مانديلا الذي أنجز مهمته كميسر لعملية السلام. وحذر من أنه ما دام العنف مستمرا ستظل عملية السلام "هشة". وشجع الجماعتين المسلحتين، قوات الدفاع عن الديمقراطية والقوات الوطنية للتحرير، على أن تضعا أسلحتهما وتنضما بمقتاتيلهما دون تأخير إلى البحث عن السلام الدائم في بوروندي. وأشار أخيرا إلى أن المجتمع الدولي يمكنه أن يحقق مكسبا للسلام بأن يستأنف بدرجة كبيرة تعاونه الإنمائي الاجتماعي - الاقتصادي، وبأن يعزز مساعده الإنسانية تعزيزا نوعيا وكميا. كما أشار إلى أن المجلس قد يرغب في النظر في جملة أمور، من بينها دعوة كلتا الجماعتين المسلحتين إلى الدخول في مفاوضات جادة مع الحكومة الجديدة؛ والإعراب عن التأييد لوحدة الحماية الخاصة الإقليمية؛ ودعوة كل الأطراف الموقعة على الاتفاق إلى التعاون بالكامل مع لجنة رصد التنفيذ في قيامها بمهمتها بمقتضى اتفاق أروشا^(٢٧).

وتوجه نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في أوغندا ورئيس مبادرة السلام الإقليمية بشأن بوروندي بالتحية إلى المجلس لتأييده المبادرة الإقليمية لمنطقة البحيرات الكبرى في إطار السعي إلى التوصل إلى تسوية دائمة للصراع في بوروندي. وابلغ أعضاء المجلس بعدة أمور، من بينها تنصيب الحكومة الانتقالية؛ كما نقل موقف المنطقة المتمثل في أن المفاوضات التي تولى تيسيرها رئيس جمهورية غابون ونائب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا ستستمر بين الحكومة

(٢٧) S/PV.4406، الصفحات ٢ إلى ٤.

المناقشة. ووجهت الرئيسة (جامايكا) انتباه المجلس إلى التقرير المؤقت المقدم من الأمين العام عن الحالة في بوروندي^(٣٣). وأبرز الأمين العام، في تقريره، الحاجة الملحة لوقف أعمال القتال لإتاحة الفرصة لتنفيذ اتفاق أروشا تنفيذًا كاملاً، وكرر دعوته الجماعتين المسلحتين إلى التفاوض على وقف أعمال القتال، ودعا المانحين إلى مساعدة البلد فيما يبذله من جهود في مجالات المساعدة الإنسانية والتنمية والتعمير.

وفي الجلسة نفسها، أدلت الرئيسة (جامايكا) ببيان بالنيابة عن المجلس^(٣٤)، جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يعرب عن امتنانه العميق لماديبا نيلسون مانديلا على مثابته والتزامه بتحقيق المصالحة السياسية في بوروندي؛

يسلم أيضاً بما قدمه من مساهمة قيّمة كميّسّر لعملية أروشا للسلام؛

يعرب عن تقديره لماديبا وحكومة جنوب أفريقيا لبدئهما عملية نشر العناصر الأولى للوجود الأمني المتعدد الجنسيات، المكلف بحماية القادة السياسيين للحكومة الانتقالية؛

يعرب عن قلقه إزاء زيادة العنف مؤخراً، ويؤكد من جديد دعوته كافة البورونديين إلى نبذ العنف ودعم مبادرة السلام الإقليمية والحكومة الانتقالية.

المداولات التي أجريت في ٥ شباط/فبراير

٢٠٠٢ (الجلسة ٤٤٦٧)

في الجلسة ٤٤٦٧ المعقودة في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢، استمع المجلس إلى بيان من رئيس بوروندي. وأكد الرئيس البوروندي أن بلده اختار تحقيق السلام من خلال الحوار، لاقتناعه بأن أي سبيل آخر سيقود البلد إلى طريق

(٣٢) في الجلسة ٤٤١٦ المعقودة كجلسة خاصة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة من ميسر عملية السلام في بوروندي، وتبادلوا معه الآراء على نحو مفيد.

(٣٣) S/2001/1076.

(٣٤) S/PRST/2001/35.

وقالت إن المجلس على استعداد للمساعدة في ذلك الصدد^(٢٩).

المقرر المؤرخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١

(الجلسة ٤٤٠٨): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٤٠٨^(٣٠) المعقودة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أدلت الرئيسة (جامايكا) ببيان بالنيابة عن المجلس^(٣١)، جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يدين الهجمات التي شنتها مؤخرًا قوات الدفاع عن الديمقراطية وقوات التحرير الوطنية على المدنيين، ويساوره بالغ القلق إزاء ازدياد وتيرة هذه الهجمات؛

يعلن مرة أخرى أن تنصيب حكومة عريضة القاعدة وفقاً لعملية سلام مدعومة دولياً يجعل من التمرد المسلح وسيلة غير مقبولة للتعبير عن المواقف السياسية؛

يكرر دعوته إلى وقف الأعمال القتالية فوراً في بوروندي وإلى دخول الجماعات المسلحة في مفاوضات للتوصل إلى وقف إطلاق النيران بصورة قاطعة، وهو الأمر ذو الأولوية؛

يهيب بالاجتمع الدولي لكي يزيد من مساعداته الإنسانية، ولكي يساعد على تحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في بوروندي، بجملة وسائل من بينها الوفاء بالتعهدات المعلنة في مؤتمر باريس للمانحين.

المقرر المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١

(الجلسة ٤٤١٧): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٤١٧^(٣٢) المعقودة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، دُعي ممثل بوروندي إلى المشاركة في

(٢٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و٨.

(٣٠) في الجلسة ٤٤٠٧ المعقودة كجلسة خاصة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أجرى أعضاء المجلس وأعضاء مبادرة السلام الإقليمية بشأن بوروندي مناقشة بناءة، شارك فيها الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى ورئيس لجنة رصد التنفيذ والمراقب الدائم لمنظمة الوحدة الأفريقية.

(٣١) S/PRST/2001/33.

يؤكد مجدداً أنه لا يوجد على الإطلاق ما يبرر استمرار أعمال القتال ضد الحكومة الانتقالية الشرعية التي أنشئت بموجب اتفاق السلام الشامل، وأن ذلك أمر غير مقبول ويهدد تنفيذ عملية السلام؛

يدعو مرة أخرى الجماعات المتمردة إلى إلقاء أسلحتها فوراً في سبيل مصلحة جميع البورونديين، ويشير إلى أن وضع حد للصراع لن يتحقق إلا من خلال حل متفاوض عليه؛

يرحب بالخطوات التي قطعتها حكومتا بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية لتطبيع العلاقات بينهما؛

يشدد على الدور الهام الذي يضطلع به المجتمع الدولي في هذا الصدد، ويدعو الدول المانحة إلى الوفاء، في أقرب وقت ممكن، بتعهداتها المالية التي قطعتها خلال انعقاد اجتماعي المائدة المستديرة للأطراف المانحة في باريس (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠) وفي جنيف (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١)، ويدعو كذلك منظومة الأمم المتحدة ككل إلى دعم الحكومة الانتقالية في سعيها إلى إعمار البلد.

المداولات التي أجريت في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٦٥٥)

في الجلسة ٤٦٥٥^(٣٨) المعقودة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، دُعي ممثل بوروندي إلى المشاركة في المناقشة. واستمع المجلس إلى إحاطة من نائب رئيس جنوب أفريقيا، وأدلى ببيانات كل من ممثلي أيرلندا، وبلغاريا، والجمهورية العربية السورية، وسنغافورة، والصين، وغينيا، وفرنسا، والكاميرون، وكولومبيا، والمملكة المتحدة، وموريشيوس، والنرويج، والولايات المتحدة.

وأشار نائب رئيس جنوب أفريقيا إلى أنه خلال العامين اللذين انقضا منذ بدء الوساطة في بوروندي، انقسمت المجموعتان المسلحتان^{(٣٩)(٤٠)}، بسبب الاقتتال

(٣٨) في الجلسة ٤٦٠٩ المعقودة كجلسة خاصة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، أجرى أعضاء المجلس مناقشة بناءة مع وزير العلاقات الخارجية والتعاون في بوروندي.

(٣٩) المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية.

(٤٠) حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطني.

مسدود. وأشار، ضمن جملة أمور، إلى التحسن في المناخ السياسي في بوروندي؛ وعودة القادة السياسيين من المنفى؛ والبدء الوشيك لنقل السلطات على مستوى رئيس الدولة؛ والانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية التي ستجري مستقبلاً. وأشار تحديداً إلى أن التفاوض بشأن وقف إطلاق النار والتوقيع عليه أمر بالغ الأهمية للإسراع بعملية الإصلاح المطلوبة. وشدد على أن مجلس الأمن يملك الوسائل الكفيلة بجعل المتمرد البورونديين يتخلون عن العنف. كما أكد أنه إذا لم تنجح الوسائل الدبلوماسية، فينبغي استخدام وسائل أخرى لمنع المتمرد من أخذ عملية السلام رهينة لديهم. ودعا البلدان الأخرى في المنطقة دون الإقليمية إلى إيقاف الذين يسعون إلى زعزعة استقرار البلد. وأعرب عن اقتناعه بأن السلام سيحل في منطقة البحيرات الكبرى عندما يعيش كل بلد من بلدان المنطقة في سلام. واختتم كلمته بالإعراب عن قلقه إزاء اقتصاد بوروندي وأمله في الوفاء دون أي تأخير بالتعهدات التي قطعها المانحون على أنفسهم في جنيف^(٣٥).

المقرر المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٤٧١): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٤٧١^(٣٦) المعقودة في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠١، أدلى الرئيس (المكسيك) ببيان بالنيابة عن المجلس^(٣٧)، جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يعرب عن تقديره للأطراف الموقعة على اتفاق أروشا، وبخاصة الرئيس الانتقالي بيير بويويا، للجهود التي بذلتها للدفع بعملية السلام إلى الأمام؛

(٣٥) S/PV.4467، الصفحات ٢ إلى ٥.

(٣٦) في الجلسة ٤٤٦٨ المعقودة كجلسة خاصة في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢، أجرى أعضاء المجلس مناقشة بناءة مع رئيس بوروندي.

(٣٧) S/PRST/2002/3.

ورحب غالبية المتكلمين باتفاق وقف إطلاق النار، وأشادوا بالمفاوضين البورونديين، وبقيادة دول المنطقة، وبخاصة نائب رئيس جنوب أفريقيا، فضلا عن الممثل الخاص للأمين العام. ورأى معظم المتكلمين أن وقف إطلاق النار يجب أن يكون شاملا، وأنه يجب أن تنضم قوات التحرير الوطني إلى عملية السلام. وناشد بعض المتكلمين المجتمع الدولي أن يواصل مساعدة بوروندي في تنفيذ الاتفاقات. وشجع عدة متكلمين السلطات الانتقالية على العمل مع جيرانهم، وخاصة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأعربوا عن تأييدهم عقد مؤتمر دولي في منطقة البحيرات الكبرى.

وقال ممثل فرنسا إنه سيتعين على مجلس الأمن أن ينظر في الدعم الذي يمكن أن يقدمه إلى قوة أفريقية محتملة أو إلى أي صيغة يمكن أن يقترحها الأمين العام لدعم عملية السلام، بعد أن تتفق جميع الأطراف على وقف إطلاق النار في بوروندي^(٤٢).

وأشار ممثل كولومبيا إلى إمكانية فرض جزاءات دولية على قوات التحرير الوطني، بينما أعرب ممثل الولايات المتحدة عن تأييده للدعوة التي وجهها ممثل أوغندا لفرض جزاءات إقليمية^(٤٣).

المقرر المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٦٧٥): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٦٧٥ المعقودة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن الحالة في بوروندي^(٤٤). ولاحظ الأمين العام، في تقريره، أنه لن يكون من الممكن تنفيذ اتفاق أروشا تنفيذا

الداخلي، إلى أربع حركات مسلحة بنفس الأسماء ولكن بزعامات مختلفة. وأكد أن الرسالة التي حملها وفد مجلس الأمن في جنوب أفريقيا إلى الجماعات المسلحة موجهة إياها إلى الدخول في المفاوضات "فورا وبدون شروط" بددت الانطباع الخاطئ لدى الحركات المسلحة بأن المجتمع الدولي يؤيد تردها في التفاوض وإبرام اتفاق لوقف إطلاق النار. وأكد أن الحكومة الانتقالية قد وقعت اتفاقات لوقف إطلاق النار مع بيير نكورونزيزا قائد المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، ومع جان - بوسكو ندايكنغوروكيي من المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطي، ومع ألان موغابارابونا من حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية. وأشار إلى أن مؤتمر القمة التاسع عشر لرؤساء الدول وجه حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية نحو الدخول فورا في إجراء مفاوضات وإبرام اتفاق لوقف إطلاق النار، وإلا فإنها ستواجه جزاءات قوية. وبعد أن أشار إلى "الشروط الصارمة التي تشترطها الأمم المتحدة"، بما في ذلك الصعوبات التي تعترض نشر قوات لحفظ السلام في ظروف لا يسود فيها وقف كامل لإطلاق النار، وشدد على أنه نظرا لطبيعة الصراع، لن يكون هناك أبدا اتفاق تقليدي واضح المعالم لوقف إطلاق النار. غير أنه أعرب عن اعتقاد حكومته بأن دعم تلك الحالة الفريدة من نوعها ممكن في إطار الفصل الثامن من الميثاق، الذي يؤيد طرح مبادرات إقليمية لحل الصراعات، وكذلك في إطار الفصل السادس، الذي يقضي باستخدام المبادرات الإقليمية لحل النزاعات بدون المشاركة النشطة المباشرة للأمم المتحدة، ولكن بدعمها الكامل. وقال إن البعثة الأفريقية والهيكل الأخرى المقرر إقامتها ستكون مطلوبة لدعم جهاز الأمم المتحدة لضمان النجاح^(٤١).

(٤٢) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(٤٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٣ (الولايات المتحدة)؛ والصفحتان ١٣ و ١٤ (كولومبيا).

(٤٤) S/2002/1259

(٤١) S/PV.4655، الصفحات ٢ إلى ٦.

يدين بشدة جميع المذابح وأعمال العنف الأخرى المرتكبة
ضد المدنيين في بوروندي؛

يعرب عن قلقه إزاء الحالة الإنسانية المتدهورة في بوروندي.

المقرر المؤرخ ٢ أيار/مايو ٢٠٠٣ (الجلسة
٤٧٤٩): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٧٤٩ المعقودة في ٢ أيار/مايو ٢٠٠٣،
دُعي ممثل بوروندي إلى المشاركة في المناقشة، وأدى الرئيس
(باكستان) ببيان بالنيابة عن المجلس^(٤٦)، جاء فيه، ضمن جملة
أمر، أن المجلس:

يُهنئ الأطراف البوروندية على النقل السلمي للسلطة وفقا
لاتفاق أروشا للسلم لعام ٢٠٠٠؛ ويشجب الهجمات التي شنتها
قوات المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/قوات الدفاع عن
الديمقراطية في ١٧ و ٢٥ نيسان/أبريل على بوجمبورا والمدن
الأخرى؛

يهيب مرة أخرى بقوات التحرير الوطنية (رواسا) أن تلقي
أسلحتها وأن تدخل على الفور في اتفاق لوقف إطلاق النار مع
حكومة بوروندي من غير شروط مسبقة؛

يعرب عن دعمه للنشر العاجل للبعثة الأفريقية في بوروندي؛

يحث الجهات المانحة على دعم اقتصاد بوروندي؛

يحث الأطراف البوروندية على اتخاذ خطوات جادة هادفة
لمعالجة مسائل حقوق الإنسان والمساءلة؛ ويؤكد الأهمية الحيوية لأن
تتولى الأطراف البوروندية بنفسها زمام هذه العملية بهدف التصدي
للأثر المدمر للإفلات من العقاب؛

يطلب إلى الأمين العام مواصلة دعم عملية السلام في
بوروندي.

كاملا إلا إذا تم التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار. وأشار
إلى أن أي وقف لإطلاق النار لا يضم جميع الأطراف
المسلحة سينطوي على خطورة ويتعين تلافيه. وعلاوة على
ذلك، شدد على أنه يتعين على الأطراف أن تعالج مسألة
إصلاح قطاع الأمن في سياق التفاوض على وقف إطلاق
النار. وأشار بالجهود المبذولة للوصول إلى تلك الغاية من
جانب نائب رئيس جنوب أفريقيا، وحكومتي غابون
وجمهورية ترازانيا المتحدة، وأعرب عن تقديره لمبادرة السلام
الإقليمية. وأشار إلى أنه يعترم، فور التوصل إلى اتفاق شامل،
أن يقدم إلى مجلس الأمن تحليلا للحالة وتوصيات بشأن سير
العمل في المستقبل، بما في ذلك التخطيط لمشاركة موسعة
محملة للأمم المتحدة في بوروندي.

وفي الجلسة نفسها، دُعي ممثل بوروندي إلى
المشاركة في المناقشة، وأدى الرئيس (كولومبيا) ببيان بالنيابة
عن المجلس^(٤٥)، جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يرحب بالتوقيع، في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ في
أروشا، على اتفاق وقف إطلاق النار بين حكومة بوروندي الانتقالية
والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن
الديمقراطية؛

يؤيد القرار الذي اتخذته مؤتمر القمة الإقليمية التاسع عشر
لرؤساء الدول التي اتخذت المبادرة الإقليمية لتوجيه قوات بالييهوتو،
قوات التحرير الوطني، إلى الدخول في مفاوضات على الفور وإبرام
اتفاق لوقف إطلاق النار بحلول ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ أو
مواجهة العواقب؛

يحث بإلحاح قوات التحرير الوطني التي يقودها السيد رواسا
على وضع حد فوري للأعمال الحربية والتوقيع على اتفاق لوقف
إطلاق النار وإلزام نفسها بإجراء مفاوضات سياسية؛

يرحب بنجاح اجتماع المائدة المستديرة الذي نظمه المانحون
في جنيف يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، ويدعو
المانحين إلى الاستجابة على وجه الاستعجال للتقدم الكبير الذي أحرز
مؤخرا، وإلى تقديم جميع التبرعات التي أعلنوها إلى الآن بالكامل؛

والعمل على تهيئة الظروف المواتية لإنشاء بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. وقال إن البعثة تعتبر مثالا ساطعا وقدوة يقتدى بها فعلا في مجال الحلول الأفريقية للتحديات الأمنية في القارة. كما ابلغ أعضاء المجلس بتوقيع بروتوكولي بريتوريا المؤرخين ٨ تشرين الأول/أكتوبر و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وكذلك اتفاق وقف إطلاق النار الشامل الذي تم التوقيع عليه في دار السلام في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، الذي كان توحيدا لجميع الاتفاقات التي أبرمت بين المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية بقيادة نكورونزيزا وبين الحكومة الانتقالية. ونتيجة لذلك، فإن بوروندي قد نجحت في إنهاء الثلثين الأولين من المرحلة الانتقالية، ومع نهايتها ينبغي أن يكون قد تم إقامة مجلس تشريعي تنفيذي منتخب ديمقراطيا لكي يحل محل المؤسسات الانتقالية. ولاحظ أن القمة المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر وجهت رسالة واضحة إلى جبهة التحرير الوطني للانضمام إلى عملية السلام. وأشار إلى أن الظروف يمكن أن تفضي إلى قيام الأمم المتحدة بالإعراب عن دعمها وتضامنها بتولي المسؤولية عن البعثة الأفريقية في بوروندي، وتغيير الشعار الذي تعمل تحته الوحدة العسكرية الموجودة ونشر عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام؛ بينما يتمثل التدبير الآخر والأكثر إلحاحا في تقديم الدعم المادي والسوقي والمالي إلى البعثة الأفريقية لتمكينها من مواصلة عملها^(٤٨).

وأشار رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن جانبنا من المساعدة المطلوبة يقع بشكل واضح ضمن اختصاص مجلس الأمن، كضمان أن تبقى بعثة الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام في مكانها، أو أن تحل محلها بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، أو أن يُدمج الخياران معا. كما

المداولات التي أجريت في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٨٧٦)

في الجلسة ٤٨٧٦^(٤٧) المعقودة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، دُعي ممثل بوروندي إلى المشاركة في المناقشة. واستمع المجلس إلى إحاطتين من نائب رئيس جنوب أفريقيا ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أعقبهما إدلاء أعضاء المجلس ببيانات.

وابلغ نائب رئيس جنوب أفريقيا المجلس بأنه قد تلقى تفويضا من مبادرة السلام الإقليمية بشأن بوروندي بتقديم تقرير إلى مجلس الأمن مرة أخرى، وطلب مساعدة عاجلة مباشرة لعملية السلام في بوروندي. وتناول بالتفصيل التقدم الهائل المحرز في بوروندي، الذي شمل عدة أمور من بينها إنشاء البعثة الأفريقية في آذار/مارس ٢٠٠٣ وتنصيب حكومة انتقالية تشمل الجميع؛ وانخفاض مستويات العنف؛ وتداول السلطة بطريقة "سلسة وقديرة" من الرئيس بيير بويويا من أسرة التوتسي السياسية للرئيس دوميتيان ندييازيه، من أسرة الهوتو السياسية عملا باتفاق أروشا لعام ٢٠٠٠؛ واختتام المفاوضات المعلقة وتنفيذ مختلف الاتفاقات. وأعرب عن اعتقاده أن إنشاء البعثة الأفريقية كان يتلاءم مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، كما أشير أيضا إلى هذه المبادرات في الفصل السادس من الميثاق. وتولى رئاسة البعثة الأفريقية ممثل خاص للاتحاد الأفريقي في بوروندي، يساعده ثلاثة نواب، من أوغندا وتزانيا وجنوب أفريقيا، وضمت البعثة عنصرا عسكريا يشمل وحدات من موزامبيق وإثيوبيا وجنوب أفريقيا، بالإضافة إلى مراقبين عسكريين من بوركينا فاسو وتوغو وتونس وغابون ومالي. وتمثلت أهداف البعثة الأفريقية في الإشراف على تطبيق اتفاقات وقف إطلاق النار

(٤٧) في الجلسة ٤٨٣٢ المعقودة كجلسة خاصة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، تبادل أعضاء المجلس ورئيس بوروندي ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي الآراء بصورة بناءة.

(٤٨) S/PV.4876، الصفحات ٢ إلى ٦.

ودعا بعض المتكلمين إلى زيادة الدعم اللوجستي والمالي للبعثة الأفريقية^(٥١)، أو أعلنوا أنهم سيدرسون إمكانية المساهمة في جهود حفظ السلام في بوروندي^(٥٢).

وتكلم ممثلو أنغولا وغينيا وفرنسا والكاميرون والمملكة المتحدة مؤيدين لنشر عملية تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلام في بوروندي^(٥٣). وأشار ممثل فرنسا إلى أنه من الضروري للمجتمع الدولي أن يمسك بزمام الأمور في بوروندي وغيرها تعزيزا للجهود الإقليمية وضمان التماسك في أعمال الأمم المتحدة^(٥٤). ولفت ممثل أنغولا انتباه المجلس إلى ضرورة أن يطبق في حالة بوروندي نفس المعايير المطبقة في ليبيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي أعرب عن أمله في أن تُطبق في المستقبل القريب في كوت ديفوار^(٥٥).

وشدد ممثل الصين على أنه ينبغي أن تعزز الأمم المتحدة من تنسيقها وتعاونها مع الاتحاد الأفريقي ومن دعمها لبعثة الاتحاد الأفريقي في بوروندي من خلال بذل جهود مشتركة^(٥٦).

وأشار ممثل ألمانيا إلى أنه إذا أخفقت قوات التحرير الوطني في الدخول في مفاوضات مع الحكومة في غضون فترة

سلم بأن دعم الانتقال من مرحلة إعادة التأهيل إلى مرحلة إعادة التعمير من جهة، ودعم التنمية على المدى الطويل من جهة أخرى يقع بوضوح ضمن اختصاص المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بينما يقع جزء ثالث في مكان ما بين الجزأين السابقين، ويشمل دعم تسريح المقاتلين السابقين، ونزع السلاح، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع. وقال إن السلام، على أية حال، هو شرط مسبق لإعادة التعمير والتنمية، بحيث أن التحدي المباشر في بوروندي هو الحيلولة دون الانزلاق إلى حالة الصراع من جديد. وأعرب أخيرا عن رأي مفاده أن الأمم المتحدة يمكنها أن تدعو إلى إقامة شراكة متينة بين المجتمع الدولي وأبناء بوروندي^(٥٩).

وأثنى غالبية المتكلمين على الجهود المبذولة من جانب سلطات جنوب أفريقيا، ورئيسي الدولة في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة، وكذلك العديد من الأطراف الأخرى في مبادرة السلام الإقليمية في منطقة البحيرات الكبرى والاتحاد الأفريقي، وأشادوا بصفة خاصة بالطابع الإقليمي لمختلف الجهود، ورحبوا باتفاقي ٢ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وأعرب معظم الممثلين عن أسفهم لفشل مفاوضات نيروبي بين الحكومة الانتقالية وقوات التحرير الوطني، وحثوا الطرفين على وقف القتال والدخول في مفاوضات. وأعرب عدة ممثلين عن قلقهم إزاء الحالة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في البلد، وكذلك إزاء النتائج التي تمخضت عنها عملية تسريح المقاتلين السابقين، ونزع السلاح، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع حتى ذلك الوقت. وأشار قلة من المتكلمين إلى البعد الإقليمي للصراع في بلدان منطقة البحيرات الكبرى^(٥٠).

(٥١) المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠ (باكستان)، والصفحتان ١٠ و ١١ (الصين)، والصفحة ١٣ (الولايات المتحدة)، والصفحة ١٤ (الجمهورية العربية السورية)، والصفحة ١٩ (بلغاريا).

(٥٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠ (باكستان)، والصفحتان ١٠ و ١١ (الصين)، والصفحة ١٣ (الولايات المتحدة)، والصفحتان ١٤ و ١٥ (الاتحاد الروسي)، والصفحتان ١٨ و ١٩ (شيلي).

(٥٣) المرجع نفسه، الصفحة ٧ (فرنسا)، والصفحتان ٨ و ٩ (أنغولا)، والصفحة ١١ (المملكة المتحدة)، والصفحة ١٦ (غينيا)، والصفحتان ١٦ و ١٧ (الكاميرون).

(٥٤) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(٥٥) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(٥٦) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١.

(٤٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

(٥٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٨ و ٩ (أنغولا)، والصفحة ١٢ (ألمانيا)، والصفحتان ١٤ و ١٥ (الاتحاد الروسي).

يؤكد من جديد دعمه التام لعملية السلام في إطار اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي، ويدعو جميع الأطراف البوروندية إلى الوفاء بما عليها من التزامات ويؤكد لها تصميمه على دعم ما تبذله من جهود في هذا الاتجاه؛

يرحب بالتقدم الذي أحرزته الأطراف البوروندية في الآونة الأخيرة ولاسيما توقيع بروتوكولي ٨ تشرين الأول/أكتوبر و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ في برينوريا، وإبرام اتفاق شامل لوقف إطلاق النار في دار السلام في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ بين الحكومة الانتقالية وقوات الدفاع عن الديمقراطية التي يتزعمها السيد نكورونزيزا؛

يدين جميع أعمال العنف، وكذلك انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ويؤكد من جديد تصميمه على دعم ما يبذله البورونديون من جهود للحيلولة دون وقوع تلك الأعمال، استنادا إلى سيادة القانون، بغية وضع نهاية للإفلات من العقاب.

الأشهر الثلاثة، فقد يرغب المجلس في النظر في اتخاذ تدابير قسرية ضد زعماء قوات التحرير الوطنية غير الراغبين في التعاون، فضلا عن فرض حظر على توريد الأسلحة إليها^(٥٧).

المقرر المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٨٩١): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٨٩١ المعقودة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن الحالة في بوروندي^(٥٨).

وشدد الأمين العام، في تقريره، على أن نقل السلطة على مستوى رئيس الدولة والمفاوضات المكثفة لوقف إطلاق النار في عام ٢٠٠٣ قد بعثا أملا جديدا في قيام دولة بوروندية ديمقراطية وسلمية. فالمؤسسات الانتقالية تقوم بعملها بصورة طيبة، ويعمل شعب بوروندي على التوافق مع الوضع الجديد. وكرر دعوته حزب تحرير شعب الهوتو - جبهة التحرير الوطنية أن يبدأ "على الفور ودون شروط" مفاوضات لوقف إطلاق النار مع الحكومة الانتقالية. وأعرب عن قلقه إزاء الأوضاع المعيشية لشعب بوروندي، ودعا مجتمع المانحين إلى تقديم "كل مساعدة" لبوروندي، فضلا عن دعم البعثة الأفريقية في بوروندي. وأوضح أخيرا أن الأمر سيقتضي الاضطلاع السنة التالية بالإعداد للانتخابات وتنظيمها.

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس (بلغاريا) ببيان بالنيابة عن المجلس^(٥٩)، جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

(٥٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

(٥٨) S/2003/1146.

(٥٩) S/PRST/2003/30.